الهوية بين الرهانات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية:

الهوية الرياضية نموذجا

Identity between economic, political and social bets: Sports identity's case

ذ– محمد الراشدي

جامعة محمد الخامس، الرباط

الملخص :

• الفرضية الرئيسية

في عصر المعلومات والاحتكاك مع باقي الثقافات، لم تعد الهوية قارة كما كانت في السابق، بقدر ما أصبحت تعرف دينامية مستمرة. والانتماء لم يعد سابقا على وجود الأفراد، وإنما أصبح هؤلاء فاعلون وأحرارا إلى حَد مَا في اختياراتهم. كما لم تعد الهوية بالنسبة للدول والتنظيمات توصيفا ثابتا، وإنما شيئا قابلا للتطور حسب مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية .

• الفرضيات الفرعية

 يعرف العالم اليوم دينامية متنامية فيما يخص حركية الأفراد بين المجتمعات، بغية البحث عن شروط أفضل للحياة. ولا يتوانى الأفراد في حمل هوية أخرى من أجل تعزيز ذلك. وهو ما جعل مسألة الهوية بمثابة استراتيجية للإقصاء والإدماج تضيق وتتسع حسب التحديات والرهانات التي تواجهها السلطة الحاكمة، أكثر منها توصيفا ثابتا.

 أمام انسداد الأفق في تغيير شروط الحياة نحو الأفضل، أصبح العديد من الشباب يفكر وينادي جهرة على مدرجات الملاعب بالهجرة نحو شروط أفضل. هجرة واقعية تسبقها هجرة افتراضية من خلال البحث عن هوية رياضية تتحدى منطق التاريخ والجغرافيا.

 عدم تحقيق الحاجة إلى الاعتراف والتميز، من خلال النتائج المُرضِية للفريق، دفع العديد من الأفراد، إلى الانضمام إلى جمعيات تشجع فرق أجنبية متميزة تشبع لديهم هاته الحاجة.

 لا تعتبر الهوية الاختيارية التي لا تتطابق مع الهوية الأصلية للفرد قارة بقدر ما تشكل خيارا استراتيجيا أمام الأفراد الذين لا يتوفرون على فرق تلبي هاته الحاجة إلى الاعتراف والتقدير. وهو الخيار الذي يظل قابلا للتطور في حالة ما تمكنت الهوية الأصلية من تلبية هاته الحاجة .

3.1منهجية البحث

للإجابة على أسئلة البحث، فإن المنهجية التي تم إتباعها هدفت إلى محاولة الإحاطة بالفضاء الرياضي في كافة أبعاده من خلال البحث الميداني الذي شمل كل الفاعلين؛ وذلك باعتماد المقاربتين الكمية والكيفية في تمفصل وتكامل بينهما للأسباب التالية :

المقاربة الكمية، من خلال الاستمارة التي مكنتنا من معرفة المحددات الاجتماعية لمرتادي الفضاءات الرياضية، وتحديد الأبعاد التي تتحكم في ولوج هذه الفضاءات وتوزيع الفاعلين داخلها، ومدى انعكاس ذلك على التنظيم الاجتماعي للملعب والالتزام بالهوية الرياضية. وقد شملت عينة البحث 600 مشجع ومتفرج، الذين تم اختيارها بطريقة عشوائية من كافة أرجاء الملعب، وذلك حسب درجة ملأ كل جانب من جوانب هذا الأخير. وهو ما مكننا من الحصول على عينة تمثيلية لاحتلال الفضاء المادي(الملعب). وتشكل عينة البحث حوالي10 في المائة من مجتمع البحث. وقد تمت معالجة وتحليل المعطيات من خلال نظام . SPSS

المقاربة الكيفية؛ وذلك من خلال اعتماد آليات: الملاحظة بالمشاركة والمقابلة وتحليل الوثائق والخطاب .

لقد تم اعتماد الملاحظة في عدة أماكن كما همت أوقات مختلفة، للوقوف على السياق الذي تجري فيه المقابلات الرياضية أو بعض المحطات المهمة كحضور البعد الهوياتي في احتلال

الملعب وانعقاد الجموع العامة لجمعيات تدبير الفرق الرياضية أو الاجتماعات الأمنية التي تسبق المقابلات ذات الحساسية الأمنية، بسبب أهمية اللقاء والرهان المطروح على نتيجته أو أثناء تنقل الجماهير بين المدن وداخل الملاعب. وقد كان هذا التواجد سواء من حيث الزمان أو المكان مفيدا لرصد مختلف وضعيات الفاعلين وتفاعلاتهم .(Peretz, 2000, P79)

أما المقابلة؛ فقد تم اعتمادها مع أفراد التنظيمات الرسمية والموازية؛ سواء تعلق الامر بأعضاء المكاتب المسيرة للفرق، جمعيات المشجعين، أعضاء جماعات الالتراس أو أولئك الذين وَجَدُوا في القنوات التلفزية بديلا عن الملاعب. وقد همت عينة تمثيلية من الفرق(30 عضو)، جمعيات مشجعي الفرق الوطنية(16 عضو)، جمعيات دعم وتشجيع الفرق الأجنبية (30 عضو)، و جماعات الالتراس(30عضو). الجمهور الذي يُوثِر القنوات التلفزية (30 فرد). ويعود سبب محدودية عينة جمعيات مشجعي الفرق إلى ضعف الانخراط فيها، بحيث هم البحث كل الأعضاء النشيطين. وحتى داخل التنظيم الواحد فقد همت المقابلات مختلف الفاعلين والأدوار، بما فيها المعارضة داخل النوادي.

أما تحليل الوثائق فقد هم مختلف المراجعات الأدبية حول مسألة الهوية، الوثائق الدستورية للمملكة المغربية؛ منذ أول وثيقة سنة 1960 إلى آخر وثيقة سنة 2011. وذلك للوقوف على الخطاب الرسمي حول الهوية الوطنية، وتحديد الدينامية التي شهدها تعريف الهوية المغربية، بالإضافة إلى القوانين الداخلية للجمعيات، ولوائح المنخرطين التي تم إيداعها لدى السلطات؛ والتي توثق لعدد المنخرطين وخصائصهم الديموغرافية وهويتهم الجهوية التي يدل عنها الرقم الاستدلالي للبطاقة الوطنية .

بالنسبة لتحليل الخطاب كانت الغاية منه حصر الشعارات والالفاظ التي تشتمل عليها أغاني وأهازيج الجماهير ومدى حضور البعد الهوياتي في خطاباتهم، والسياق الذي يتم التعبير فيه عنها بقوة .

إن اعتماد هاته التقنيات الكيفية مجتمعة عملت على تعميق المناهج الكمية، التي لا يمكن أن تنفذ إلى عمق الظاهرة. فآليات الإثنولوجيا تمكن من كشف أوجه غير مرئية ,Defrance, 2006) .(P25كما أن المناهج الكيفية تُوفِر من المعلومات والتفاصيل حول المواضيع المدروسة ما لا توفره المناهج الكمية (الهراس ،2002، ص10 .(

يعتبر مفهوم الهوية مفهوم متعدد الأشكال ومعقد، نظرا لاختراقه حدود التخصصات. فبصفة عامة، تمثل الهوية مجموعة من الخصائص الفردية والجماعية؛ وبالتالي لها واجهتين. الأولى نفسية والثانية اجتماعية. كذلك تخترق الهوية الرياضية التراب، كحامل كلاسيكي لها، نحو آفاق أخرى .(Lestrelin, 2010, P10)كما أن الانتماء والتخلي عنه أصبح اختياريا، وهو ما يحيل على مركزية الفرد-الفاعل. وبالتالي، فهذا التمفصل بين آليات ونظريات علم الاجتماع والأنثروبلوجيا وعلم النفس، يمكن أن يفسر هاته الظاهرة العالمية، المتعددة العلاقات. والتي نشأت في فضاء يتعدى حدود المجتمع الواحد. فحسب رحمة بورقية "فالظواهر التي تنشأ في فضاءات متعددة العلاقات وعابرة لحدود المجتمعات، تحتم

انفتاح التخصصات على بعضها البعض، من أجل الإحاطة بالفضاءات التي تقع بينها، لرصد نطاقها وتفسير حقيقة وتأثيرات العولمة .(Bourqia, 2012, P11)"فكرة القدم، كظاهرة عالمية، والمشاهدات المصاحبة لها، كما يرى نوربير إلياس تشكل " مرآة متحركة للمجتمع بكامله، وتستلزم دراسة متعددة التخصصات"
(N. Ilias in, P.Armond, 1998,P13).

وعليه، نرى أن هذا التركيب المنهجي سواء من حيث النظريات والآليات، والمقارنة بين دينامية الهوية الوطنية والرياضية مكننا من الإحاطة بظاهرة الرياضية، كظاهرة كلية يتقاطع فيها السياسي والاجتماعي والاقتصادي. فالفضاء الرياضي يقع في مفترق طرق بين المحلي والوطني والدولي من جهة، وبين الاجتماعي والسياسي والاقتصادي من جهة أخرى. إذ لا يمكن الفضاء الرياضي إلا إذا تم وضعه داخل مجموع العلاقات السياسية الداخلية والخارجية للبلدان. ويتعلق الأمر بتحليل الجدلية القائمة بين المجتمعات الرياضية والمجتمع العام
(Bernard Jeu, 1972 , P123) .

4.1 مجتمع البحث

يتعلق الأمر بالفضاء الرياضي لكرة القدم بمدينتي مراكش والقنيطرة. إن اختيار الفريقين موضوع البحث لم يكن اعتباطيا، بل يتعلق الأمر بفريقين متباعدين جغرافيا، ويتميزان بتباين النتائج من موسم لآخر، وحتى بين الدور الأول والثاني من البطولة. فهذا من جهة، مكننا من التفريق بين المتفرجين، الذين يوازون المستهلك الذي يبحث عن الجودة، والذي لا يتوانى في تغيير الوجهة إن استدعى الأمر ذلك، وبين المشجعين، الذين يلتزمون بالهوية الرياضية كيفما كانت النتائج. كما مكننا من تحديد منطق الفعل الذي يسود الفضاء الرياضي. لأن دينامية هذا الأخير لا يمكن الإحاطة بها، إلا في هاته الحالة. فالصراع بين الفاعلين لا يعرف مداه إلا عند انعدام النتائج الإيجابية للفريق، حيث يتم إشهار ورقة الهوية في وجه اللاعبين والمدربين والمسيرين .

.2 الهوية الوطنية بين الرهانات السياسية والاقتصادية والاجتماعية

مع ازدياد التفاعل بين الأفراد في عالم سقطت فيه كل الحواجز، لم تعد الهوية توصيفا تابتا، يجعل من السهل التمييز بين الأنا والآخر، وإنما شهدت دينامية الهوية مدا وجزرا حسب مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية، وهو الأمر الذي جعل تحديدها بمثابة رهان بين الأفراد والجماعات والدول. فإذا كانت الهوية عادت اختيارية بالنسبة للأفراد، إلا أن هاته الخيارات تصطدم مع مصالح الجماعات والدول. حيث تلعب مجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية الدور الحاسم في تحديد منطق اختيار كل طرف .

1.2المعرفة ورهان تحديد الهوية

تكتسي الهوية أهمية بالغة في حياة الإنسان عامة، وتشكل حسب علماء النفس والاجتماع حاجة للفرد والمجتمع معا. إلا أن هذه الحاجة الفردية والجماعية، التي تتوسط سلم حاجيات الفرد البيولوجية والنفسية-(Maslow, 2015, p113 (120، تطرح أكثر من سؤال، هل هي فعلا حاجة إنسانية قارة، أم لا تعدو أن تكون متحولة حسب الظروف المتاحة أمام الفرد والجماعات. فهذا المفهوم، الذي لم يعرف تحديدا واضحا، واشتماله على عدة أوجه ومستويات، تتعدد استعمالاته. وزاد من غموضه ظاهرة العولمة وما أفرزته من

دينامية. دينامية زادت من تعقيد ماهية الهوية، وجعلت من بعض أوجهها تهيمن على باقي الأوجه الأخرى. فالانتماء لم يعد معطى جغرافي، أو اثني أو ديني، سابق على الفرد، وإنما أصبح هذا الأخير فاعلا رئيسيا في تحديد هويته. تحديد، يترجم معرفة واختيار الأفراد والجماعات، والذي يمكن ألا يتقاطع مع المحددات السابقة عن وجود الأفراد، تبعا للرهانات والتحديات التي يواجهها الفرد والجماعة. فالهوية كما يرى حمودي "شيء فردي وجماعي، يتمظهر بكيفيات وقوة متباينة حسب الظروف. كما تتبلور عبر مسار واختيار تتضح مكوناته تدريجيا. وهو مسار قابل لتغيير الهويات وحتى لاستبدالها. وأفرادا وجماعات، يبذلون مجهودا كبيرا قصد إقرارهم هويتهم وإعطائها صبغة ثابتة. فهذا التوتر بين الهوية كمسار دينامي من جهة، والجهد المستمر من أجل إثبات مكوناتها من جهة أخرى، يجسد جانبا من مفارقات الهوية"(حمودي، 2015، ص203 .)

وأمام عالم ساد فيه الافتراضي إلى جانب ما هو واقعي، كان من نتائجه،" تجاوز الجغرافيا والتاريخ"(الجابري، 2011، ص26)، لا بد من التفكير في إشكالية الهوية على أكثر من مستوى. فالهوية، كإشكالية تميز القرن العشرين خاصة، تشتمل على عدة أبعاد ومستويات، كما ان احتلالها للفضاء الفاصل بين الفرد والجماعة من جهة، وللفضاء الفاصل بين الدول، نتيجة ارتفاع معدلات الهجرة، وما نجم عنها من تمازج بين الإثنيات والثقافات، تجعل من فهم إشكالية الهوية والإحاطة بها، "بمثابة محاولة القبض على السراب"(نفس المرجع). لهذا، وفي محاولة لتحديد أبعادها الطاغية، نتناول إشكالية الهوية في حالتها الدينامية، من خلال محاولة رصد كافة مستوياتها وأبعادها واستعمالاتها من طرف الدول والجماعات والأفراد. فالهوية لا تشكل ماهية قارة، بقدر ماهي سيرورة بناء مستمرة، قابلة للتطور عبر الزمن. مما يجعل منها "شيئا قابلا للتلاشي أيضا"(حمودي، 2015، ص171 .)

لقد اتسمت المجتمعات التقليدية بالانغلاق وانعدام التفاعل المكثف مع الآخر، مما جعل من اختيارات الأفراد والجماعات اختيارات محدودة جغرافيا وثقافيا. كما أن هذا الآخر كان من السهل توصيفه، وتحديد مميزاته، ومدى اختلاف هذه المميزات والخصائص عن الآخرين. وبسبب العولمة، فالمماثل لم يعد بالأساس قريب جغرافيا أو دينيا، وإنما قد يكون بعيدا جغرافيا وثقافيا، لكن يشترك مع الآخرين في عدة مميزات. كما لعبت وسائل التواصل الحديثة، والهجرة وانتشار الشركات المتعددة الجنسيات عبر اقطار العالم دورا حاسما في الاطلاع على تجارب أشخاص وجماعات أخرى، كان من نتائجها خلخلة المسلمات السابقة، ودفعت بالأفراد والجماعات إلى التساؤل عن مدى أهمية الانتماءات السابقة، ومدى استجابتها لحاجيات الأفراد والجماعات. فعن "طريق الولوج إلى التعليم ووسائل التواصل الرقمية، فالشباب المراهق والمراهقات أصبحوا يتوفرون على عدة معلومات أكثر من آبائهم عن العالم وعن محيطهم، مما أحدث قطيعة في انتقال المعلومات (R. Bourqia in, B. Dupret et al,2015 , P299)."وبالتالي لم يعد الشباب يشاطرون آبائهم نفس الاختيارات بما فيها اختيار الهوية .

لقد عرف العالم تحت تأثير العولمة، وما أنتجته من تفاعل وتثاقف بين مختلف الدول والجماعات، عدة تحولات مست عدة جوانب وقضايا كانت تعتبر إلى أجل قريب ثوابت لا يطالها التغيير. لقد أتاحت العولمة إمكانية أكبر في التعرف والانفتاح والاحتكاك بالآخر. هذا الاحتكاك، وهذا الانفتاح أنتج معرفة عن هذا الآخر؛ معرفة لم تكن متوفرة بالشكل الكافي من ذي قبل. وهو ما عمل على تبديد التوجس في كثير من الحالات من هذا الآخر المختلف، وبناء جسور الثقة بين مختلف الأفراد والجماعات على اختلاف ثقافاتهم وانتماءاتهم السابقة. فالمعرفة التي أصبحت متوفرة عن هذا الآخر، والتي "بدونها كان التفاعل مستحيلا (G. Simmel, 1991, P7)، جعلت من هذا الآخر مماثلا في عدة جوانب، وجعلت الأفراد على اختلاف ثقافاتهم وانتماءاتهم السابقة يشكلون كيانات عابرة للأوطان. كيانات افتراضية، تحولت في كثير من الأحيان إلى كيانات واقعية. فالرياضة مثلا، كما يرى ما ماغوير " Maguire أنتجت تقارب معرفي وعاطفي بين الأفراد المحبين لفرق معينة على اختلاف أوطانهم، وهو ما جعل هؤلاء يفضلون الانتساب إلى وحدات فوق- الدول، مما مهد إلى سلمية العلاقات بين الأمم"

(Maguire in, J. Defrance, 2006, P68)

هاته المعرفة التي أنتجت ثقة في هذا الآخر عززتها وسائل الاتصال الحديثة، التي تنقل أخبار هذا الآخر بالصوت والصورة، وعلى مدار الساعة، بالإضافة إلى تأثيرات الهجرة الخارجية، وما جسدته من زيادة في منسوب الثقة في الآخر. فالمهاجر الذي لا يقطع الصلة بانتمائه الأول، يعود لقضاء عطلته في مسقط رأسه، مع ما يحمل عن هذا الآخر من معرفة، ومدى انعكاس هاته الهجرة عن وضعيته الاقتصادية والاجتماعية. وأمام هذا الكم الهائل من المعرفة، التي تطرق أبواب الفرد والجماعات، أصبح الاختيار متاحا على أساس المعرفة .

كما عمل هذا الانفتاح، تحت تأثير التقليد والمقارنة، إلى زعزعة بعض الثوابت، التي كانت تقع خارج تساؤلات الأفراد. وبالتالي، أصبح الفرد يولي أهمية كبرى لشروط عيشه، ومدى تحقيقها لمختلف حاجياته. فالفرد لا يريد الانتماء كيفما كان، بقدر ما أصبح الانتماء إلى جماعة أو دولة مشروطا بمدى تحقق حاجيات الفرد والجماعة داخل هاته التنظيمات المختلفة. وعليه، فقد لعبت هاته الحاجيات النفسية والاجتماعية، عاملا حاسما في اختيار الأفراد لهذا الانتماء. وبالتالي، أدت العولمة إلى إعادة رسم خريطة الانتماءات والولاءات على أسس مختلفة عما كانت عليه في السابق. فالأفراد والجماعات، وإن لم تخلو أفعالهم من العاطفة والانفعال أحيانا، إلا ان افعالهم بدأت تنحو نحو نوع من النفعية، من خلال تقديم المصالح الشخصية، ومدى إمكانية الاستفادة من تلبية حاجياته الآنية والمستقبلية .

2.2دينامية الهوية الوطنية في الخطاب الرسمي

لا يقتصر التحول الذي مس إشكالية الهوية على الأفراد والجماعات فحسب، وإنما مس اتجاهات واختيارات الدول كذلك. فهاته الأخيرة وجدت نفسها مضطرة إلى إعادة النظر في اختياراتها واستراتيجياتها، لتكريس الهوية عند مواطنيها. فمسألة الهوية، كتعبير عن إحساس مشترك، وحاجة فردية وجماعية، يمكن أن توجه الفعل في

الاتجاه الذي يحقق الانسجام والتضامن المجتمعي، بما يضمن الاستقرار والسعي نحو التنمية على أسس وقواعد مشتركة بين الساكنة، لم تعد ثابتة بل أضحت متغيرة. وذلك من أجل تعضيد وتمتين هذا الانسجام وهذا التضامن للحفاظ على مصالح الدول عامة والطبقة الحاكمة خاصة.

فعلى الصعيد الدول، تسعى كل الدول جاهدة إلى تلبية حاجيات ساكنتها جماعات وأفراد. وتسلك في سبيل ذلك، كما تنص على ذلك عقودها الاجتماعية، إلى تحقيق تنمية مستدامة من أجل توفير مجموعة من الحقوق وتحقيق الرفاه الاجتماعي، ومن بينه حق الأفراد في الانتماء إلى بلدهم والتنقل داخله بكل حرية وأمن. وتبعا لما يتطلب الأمر، تسلك هاته الدول عدة استراتيجيات وطرق للتعامل مع الآخر. فالآخر المختلف قد يكون مرحبا به، وقد يكون محل توجس، تبعا لرهانات المرحلة السياسية والتنموية، وتبعا لأهمية هذا الآخر في تحقيق التنمية والرفاهية لساكنة البلد، من خلال القيمة المضافة التي يمكن ان يساهم بها. فعلى سبيل المثال، لم تطرح الدول الأوروبية مسألة الهوية في وجه المهاجرين من دول مستعمراتها القديمة، إلا في المرحلة الثالثة، التي أعقبت سقوط الاتحاد السوفياتي في أوائل التسعينيات من القرن الماضي، وبعد انقضاء ما يصطلح على تسميته بالثلاثين الذهبية، التي ميزت المجتمعات الغربية، وما عرفته من رفاه اقتصادي خلال ثلاثة عقود متتالية.

فخلال المرحلة الأولى، التي أعقبت التطور الصناعي منذ بداية القرن الماضي، والمرحلة الثانية التي أعقبت نهاية الحرب العالمية الثانية، لم تطرح مسألة الهوية أبدا. بل على العكس، رأت أوروبا بكل أطيافها في هذا الآخر، حاجة ملحة لبناء الوطن وتطوره في المرحلة الأولى، وأمر مطلوب في المرحلة الثانية؛ لإعادة بناء ما دمرته الحرب ومواصلة التعمير والتصنيع. في حين عرفت المرحلة الثالثة، توجس من هاته الهجرة. حيث اعتبرت فئات عديدة من المجتمع الأوروبي، أنها تشكل تهديدا لهويتها. وإذا كانت التحولات التي شهدتها المجتمعات الأوروبية، وخاصة الديموغرافية منها قد فرضت على هاته الدول الانفتاح عن الآخر، من أجل سد حاجياته الديموغرافية، فإن العديد من الدول لجأت على ما بات يصطلح عليه بالهجرة الانتقائية. أي عوض الانفتاح الكلي عن الآخر، وضع شروط ومحددات لقبول هذا الآخر. وبالتالي، الاقتصار على انتقاء الكفاءات (الجابري، 2011، ص 9-11).

ولا تعتبر أوروبا وحدها من لجأ إلى هاته الاستراتيجية، بل كل الدول بما فيها أمريكا، التي بات رئيسها الحالي دونالد ترامب يشيد صور للفصل مع جارته الجنوبية المكسيك. كما منع مواطني مجموعة من الدول من دخول الولايات المتحدة الأمريكية، بدواعي تهديد الهوية الأمريكية، وشدد في قبول هجرة طالبي اللجوء السياسي، وأراد منع أبناء المهاجرين المزدادين في الولايات المتحدة من الجنسية الأمريكية، وهدد بإلغاء نظام "كرين كارت"، إذا لم يتم تعديله. وهو النظام التي كانت بموجبه تسعى الولايات المتحدة إلى تكريس تعددية المجتمع الأمريكي. بل ذهب

صراحة إلى القول امام الجمعية العامة للأم المتحدة بمناسبة الدورة 73 يوم 2018/09/25:

" إن الهجرة تهدد الهوية الأمريكية، وأفضل الوطنية على العولمة ."

ولا تشد الدول العربية والمغرب منها عن هاته القاعدة. فالدول العربية والخليجية خصوصا، التي عرفت توافد عمالة أجنبية مهمة على بلدانها بعد الطفرة البترولية، باتت ترى في هاته العمالة تهديدا لمصالحها، في حالة تمتيعها بالحقوق السياسية للبلد المضيف، بما أن عددهم أصبح يفوق في الكثير من هاته البلدان عدد الساكنة المحلية. وتنتهج من أجل تفادي الذوبان عدة طرق وأساليب، كاعتماد آلية الكفيل، وتركيز السلطة والإدارة في يد الأمراء وأبناء البلد، ومنع المهاجرين من المشاركة السياسية. كما قامت بعض الدول، ولأول مرة في تاريخها، على إثر الاضطرابات التي شهدتها بعض الدول بسبب موجة الربيع العربي، بنزع الجنسية حتى عن مواطنيها الأصليين، في تعارض مع المادة 15 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. كما قامت دولة قطر، بمنح الإقامة الدائمة، وتمتيع المهاجرين الذين قضوا أكثر من 10 سنوات على أراضيها بمجموعة من الحقوق التي يستفيد منها المواطنون القطريون. وقد لعبت الأزمة الخليجية؛ بين قطر والدول الأربعة المقاطعة لها في الدفع باعتماد ذلك، لتفادي استعمال ورقة الهوية لذا المقيمين على أراضيها. وبهذا يتضح كذلك أن مسألة الهوية تتأثر بما يجري من أحداث داخلية وخارجية، والتحديات التي تطرحها أمام النسيج الاجتماعي والسلطة الحاكمة .

والمغرب، كباقي الدول، أعطى أهمية بالغة لمسالة الهوية بإعطائها الأولوية في الوثيقة الدستورية على الدوام، وذلك منذ أول دستور بالمغرب سنة 1962 إلى آخر وثيقة دستورية سنة 2011. فإذا كانت كل الدساتير المغربية قد تطرقت لمسألة الهوية انطلاقا من بداية تصدير هاته الدساتير، فإنه يلاحظ، من خلال مقارنة هاته الوثائق الدستورية، أن مسألة الهوية لا تشكل معطى ثابت، بقدر ما تشكل خيارا استراتيجيا مرحليا، يمكن أن يطاله التحول عبر الزمن تبعا لرهانات المرحلة، التي تأخذ بعين الاعتبار التطورات الداخلية والخارجية. فإذا كانت كل الدساتير المغربية الصادرة سنوات 1962، 1970، 1972، 1992، 1996، قد عملت على تناول مسالة الهوية كأولوية، وكثابتة لم يطلها التغيير، بحيث تصدرت الدستور من أول جملة " المملكة المغربية دولة إسلامية ذات سيادة كاملة. لغتها الرسمية هي اللغة العربية، وهي جزء من المغرب الكبير. وبصفتها دولة إفريقية، فإنها تجعل من بين أهدافها تحقيق الوحدة الإفريقية". وبقيت مسألة الهوية على المستوى الرسمي قضية ثابتة، رغم مناداة مجموعة من الفعاليات الوطنية بإقرار الحقوق الثقافية واللغوية لمختلف الإثنيات المشكلة للنسيج الاجتماعي المغربي. بل ذهب المغرب عكس ذلك، لما أضاف كلمة "العربي" للمغرب الكبير، انطلاقا من دستور 1992، بعد تأسيس كيان اتحاد المغرب العربي بمراكش في 17 فبراير 1989 من طرف رؤساء الدول المغاربية. وهي من خلال ذلك كله، اعتبرت أن الهوية الوطنية عربية – إسلامية، كما اعتبرت نفسها جزء من إفريقيا عامة ومن المغرب العربي

الكبير خاصة. ولاعتبارها أن ماهية الهوية ثابتة، لم يتطرق النص الدستوري للتربية على الهوية. كما ظلت مطالبات النساء المتزوجات من أجانب، من أجل إقرار حقوق أبنائهن الذين اعتبرهم قانون الجنسية المغربي الصادر سنة 1958 بمثابة أجانب، تلاقي الرفض إلى حدود سنة 2005، حيث تم تمتيع هؤلاء الأطفال بالجنسية المغربية في إطار المساواة بين الرجل والمرأة التي أقرته مدونة الأسرة ابتداء من سنة 2004، وصيانة للهوية المغربية الأصلية كما جاء في خطاب العرش لسنة 2005 " فقد قررنا، بصفتنا ملكا أميرا للمؤمنين، تخويل الطفل من أم مغربية حق الحصول على الجنسية المغربية. وبذلكم نؤكد عزمنا الراسخ على تعزيز ما حققناه من تقدم رائد، بما كرسته مدونة الأسرة من حقوق والتزامات، قائمة ليس فقط على مبدأ مساواة الرجل والمرأة، ولكن بالأساس على ضمان حقوق الطفل، والحفاظ على تماسك العائلة، وصيانة هويتها الوطنية الأصلية ."

والمغرب، على غرار دول العالم الثالث، وجد نفسه أمام مواجهة هاته التحديات التي تفرضها عليه العولمة، والمواثيق الدولية التي انخرط فيها تدريجيا. فالهوية الوطنية لم توضع موضع تساؤل أكثر مما هي عليه اليوم. فالمجتمع اليوم يعرف مخاضا سياسيا واجتماعيا حول شروط عيش الأفراد، وحول مرتكزات الهوية الوطنية وروافدها. كما يلاحظ من خلال آخر وثيقة دستورية لسنة 2011، كنتيجة للحراك الاجتماعي الذي صاحب موجة الربيع العربي، أن تناول مسألة الهوية على الصعيد الرسمي عرف تحولا جذريا، لا على مستوى الأولويات ولا على مستوى الصياغة ولا على مستوى المرتكزات .

فعلى صعيد الأولويات، لم تتصدر مسألة الهوية الأولوية، على غرار ما كان سائدا على الدوام منذ أول وثيقة دستورية، بل تراجعت مسألة الهوية للصف الثاني، على حساب خيار استراتيجي آخر أصبح يشكل أولوية الأولويات. ويتجلى هذا الخيار في العمل على تحقيق مجموعة من القيم التي يصبو إليها المجتمع، من أجل تحصين النسيج الاجتماعي وتحقيق اندماجه أولا " إن المملكة المغربية، وفاء منها لاختيارها الذي لا رجعة فيه، في بناء دولة ديموقراطية يسودها الحق والقانون، تواصل إقامة مؤسسات دولة حديثة، مرتكزاتها المشاركة والتعددية والحكامة الجيدة، وإرساء دعائم مجتمع متضامن، يتمتع فيه الجميع بالأمن والحرية والكرامة والمساواة، وتكافؤ الفرص، والعدالة الاجتماعية، ومقومات العيش الكريم في نطاق التلازم بين حقوق وواجبات المواطنة ."

أما على مستوى الصياغة فيتجلى التحول من منطق الإثبات " المملكة المغربية دولة إسلامية ذات سيادة كاملة. لغتها الرسمية هي اللغة العربية، وهي جزء من المغرب العربي الكبير. وبصفتها دولة إفريقية، فإنها تجعل من بين أهدافها تحقيق الوحدة الإفريقية" ، إلى منطق الاختيار المشار إليه سابقا في أول جملة من تصدير الدستور. وقد لوحظ في هذا الإطار كذلك، تنصيص دستور 2011، ولأول مرة، من خلال الفصل 31 على الحق في التنشئة على التشبث بالهوية المغربية، والثوابت الوطنية الراسخة، بينما كانت تعتبر في السابق من

المسلمات. كما نص الدستور ولأول مرة على صناعة التلاحم والانصهار من خلال التشجيع على التمازج بين كافة مكونات الهوية الوطنية، في إطار بوتقة واحدة تشمل كل المواطنين في إطار الوحدة الوطنية .

كما عرفت مكونات ومرتكزات الهوية المغربية كذلك تحولا كبيرا. فبعدما ظل التأكيد على مرتكزات الدين الإسلامي والنظام الملكي واللغة العربية والانتماء إلى المغرب العربي الكبير إلى حدود دستور 1996، اتجه دستور 2011 إلى الإقرار بتعددية روافد هوية المجتمع المغربي" المملكة المغربية دولة إسلامية ذات سيادة كاملة. متشبثة بوحدتها الوطنية والترابية، وبصناعة تلاحم وتنوع مقومات هويتها الوطنية، الموحدة بانصهار كل مكوناتها، العربية – الإسلامية، والأمازيغية، والصحراوية الحسانية، والغنية بروافدها الإفريقية والأندلسية والعبرية والمتوسطية. كما أن الهوية المغربية تتميز بتبوإ الدين الإسلامي مكانة الصدارة فيها، وذلك في ظل تشبث الشعب المغربي بقيم الانفتاح والاعتدال والتسامح والحوار، والتفاهم المتبادل بين الثقافات والحضارات الإنسانية جمعاء". كما أقر نفس الدستور باللغة الأمازيغية كلغة رسمية للبلاد من خلال أحكام الفصل 5 من الدستور " تعد الامازيغية أيضا لغة رسمية للدولة، باعتبارها رصيدا مشتركا لجميع المغاربة". ويتضح جليا من خلال صياغة الدستور تأثير العوامل الداخلية، من خلال تلبية مطالب الحركات الأمازيغية، التي ظلت تنادي لمدة بالاعتراف بحقوقها الثقافية .

كما لا يخفى تأثير العوامل الخارجية كذلك. فبعدما اكتفت الدولة المغربية، ولعقود مضت، بالتنصيص على الالتزام باحترام مقتضيات المواثيق الدولية " وإدراكا منها لضرورة إدراج عملها في إطار المنظمات الدولية ، فإن المملكة التي المغربية، التي أصبحت عضوا عاملا نشيطا في هذه المنظمات، تتعهد بالتزام ما تقتضيه مواثيقها من مبادئ وحقوق وواجبات"، اتجه إلى إقرار سمو مقتضيات المواثيق الدولية على القوانين الداخلية نفسها، بل ألزم نفسه بتكييف قوانينه مع مقتضيات هاته المواثيق" جعل الاتفاقيات الدولية، كما صادق عليها المغرب، وفي نطاق أحكام الدستور وقوانين المملكة وهويتها الوطنية الراسخة، تسمو، فور نشرها على التشريعات الوطنية، والعمل على ملائمة هاته التشريعات، مع ما تتطلبه تلك المصادقة". وهو ما يعني أنه ملزم ضمنا باحترام حرية الأفراد، بما فيها الحق في تغيير الجنسية كما تنص عليه المادة 15 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. لكنه يلاحظ أن الدولة المغربية، وإن تعددت مرتكزات هويتها، فإن الأصلية منها وعلى غير المكتسبة لا يمكن إسقاطها عن الأفراد، إلا في حالات ضيقة جدا لا تتعدى ست حالات طبقا للفصل 19 من قانون الجنسية، حتى يتمكن المواطنون من اكتساب هوية أخرى تمنع حمل جنسيتين في نفس الوقت. وذلك لتفادي سقوط مواطنيها في حالة عديمي الجنسية. كما أن المغرب لا يمانع في حمل مواطنيه الأصليين، جنسيات مزدوجة. لكن هؤلاء يعتبرون مغاربة ويحظون بنفس الحقوق والواجبات، وإن كانت هاته الأخيرة تثير نقاشا اجتماعيا حول أحقية هؤلاء في تحمل مسؤوليات وطنية رفيعة .

3.2 الأفراد والهوية الوطنية من قارة إلى اختيارية

منذ اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وتشجيع الدول على الانخراط في المنظمات الدولية؛ كمنظمة التجارة العالمية، ومنظمة حقوق الإنسان، باتت بعض القيم الكونية آخذة في الانتشار، مخترقة في ذلك كل الثقافات. وقد لعبت هاته القيم الكونية كالديموقراطية وحرية التعبير وحرية الاختيار، بما فيها اختيار الجنسية، كما تمت الإشارة إليه سابقا، دورا حاسما في توجهات الأفراد، وذلك حسب حاجياتهم الآنية والمستقبلية. كما عملت الهجرة وما نتج عنها من تمازج بين أفراد الدول، من خلال الزواج المختلط بالدفع في اتجاه اعتماد الهوية الاختيارية، لضمان حقوق الأفراد والعائلات.

فهاته التوجهات الجديدة، التي لا تتقاطع أحيانا مع هوية الأفراد الموروثة أو المفروضة (Rachik, 2016, P52)، باتت تشكل رهانا بالنسبة للدول والتنظيمات، التي وجدت نفسها مجبرة للتكيف مع هاته التوجهات حتى تحظى بثقة الأفراد. وعليه، فإن هاته المصالح وهاته التوجهات باتت متضاربة بين الأفراد في كلا العالمين المتقدم والنامي. فالأول يريد الانفتاح الاقتصادي في إطار التبادل الحر، فيما يخص الرساميل والسلع، بينما يفضل سياسة حمائية فيما يتعلق بتنقل الأشخاص، تحت ذريعة حماية الهوية الوطنية. وعلى العكس من ذلك، يريد أفراد المجتمعات النامية، حرية أكثر لتنقل الأشخاص، قبل الرساميل والسلع مستغلين في ذلك قيم المجتمعات المتقدمة نفسها. وبالتالي شكلت الهجرة نحو أفق أفضل رهانا للأفراد وبعض التنظيمات الموازية، كما تدل على ذلك أغاني الألتراس على مدرجات الملاعب .

أما على مستوى التنظيمات والجماعات، فقد عرف العالم تناميا مطردا للإيديولوجيات الهوياتية. تنامي كان من نتائجه عودة التقوقع على الذات في إطار الحوامل للكلاسيكية كالتراب، أو ظهور جماعات عابرة للبلدان، متخذة مرتكزات أخرى مشتركة بين أفراد هاته الجماعات كالإثنية أو اللغة أو الدين. وفي هذا الإطار، عرفت الأحزاب اليمينية المتطرفة، في السنين الأخيرة تناميا في أوروبا الغربية. وقد اتخذت هاته الأحزاب من رفض الآخر المختلف ركيزة في برامجها الانتخابية. وبالتالي، أصبحت الهجرة في مقابل الهوية تشكل ورقة انتخابية بين الأحزاب في هاته البلدان. هذا التنافس على السلطة، بين الأحزاب اليمينية وباقي الأحزاب، جعل من مسألة الهوية قضية ثابتة في الخطاب السياسي والاقتصادي. فالصراع بين الأحزاب، لم يعد يشمل الآخر القادم من وراء المحيطات، بل وصل إلى تهديد بعض الكيانات الجهوية، كالاتحاد الأوربي والمنظمات الدولية. لقد شهد العالم كيف خرجت المملكة المتحدة من كيان الاتحاد الأوروبي بعدما صوتت على "البريكسيت". وانتشرت بين الدول حمى التصويت على الخروج من هذا الكيان والعودة للسيادة الوطنية، وهو ما دفع بالعديد من التنظيمات إلى المطالبة بالعودة للوطنية، باعتبارها مرتكزا راسخا للهوية .

وعليه يمكننا استنتاج، أن مسألة الانتماء للوطن أصبح رهانا بين الأفراد والجماعات والدول. فبعدما أصبح الأفراد يتمتعون بمجموعة من

الحقوق، بما فيها الحق في التنقل والاختيار، لم يعد الانتماء للوطن معطى ثابت، بل أصبح الانتماء يخضع لدينامية متنامية. دينامية تلعب فيها العوامل الداخلية والخارجية الدور الحاسم في اختيار مرتكزات ومحددات هذا الانتماء من طرف السلطة القائمة، وذلك تبعا للتحديات والرهانات المطروحة أمامها. هذا التحدي الذي أصبحت تواجهه الدول، أدى بهذه الأخيرة إلى نهج مجموعة من الاستراتيجيات لمواجهة هاته التحديات. استراتيجيات تروم صناعة التلاحم والتضامن والرفاه لكافة أفراد الوطن كأولوية، والانفتاح على الآخر، إذا كان هذا الآخر سيعزز الحفاظ على الوضع القائم، ويعزز التلاحم ويفضي إلى التنمية. هاته الاستراتيجيات، التي تسعى للحفاظ على مصالح الدول والجماعات والأفراد، تعزز الشعور بالوحدة وبالانتماء. وبالتالي، جعل الهوية الموروثة تطابق الهوية الاختيارية. وأمام هذا الوضع انقسمت الدول إلى قسمين:

عالم متقدم، يحظى فيه الأفراد بمجوعة من الحقوق والمكتسبات، وتحظى هويته بالتقدير والتميز، بما فبها الهوية الرياضية. وبالتالي أصبحت هاته الهوية محط طلب واختيار من طرف الأفراد المنتمين لباقي دول العالم. مع ما يطرح ذلك أمام هذه الدول من إشكاليات حتمت عليها نهج سياسة انتقائية، تعزز هذه المكتسبات وهاته الوضعية .

وفي الجهة المقابلة، عالم متخلف، لا يحظى فيه الأفراد بنفس الحقوق والمكتسبات، بل تنتشر فيه مجموعة من الممارسات المنافية لحقوق الإنسان أحيانا. ممارسات تجعل من البحث عن حمل هوية أخرى محط طلب من طرف ساكنة هاته الدول، على اختلاف فئاتهم الاجتماعية. فعلى سبيل المثال، صار التنديد بالوضعية الاجتماعية والبحث عن الهجرة يؤثث أغلب أغاني الألتراس. فمن خلال أغنية، اختارت لها مجموعة حلالة بويز المشجعة لفريق النادي القنيطري اسم "معيشة في الجحيم« L'Ma3icha on fire » "، أصدرتها منتصف 2018، ويردد خلالها أفراد المجموعة بأن الظروف المعيشية، وانسداد الأفق هي التي تدفع بالشعب إلى البحث عن الهجرة . تقول كلمات هاته الأغنية في أجزاء منها :

"الشعب مقهور، والتعليم راجع لور.

الشعب مضيوم ، كيف البارح كيف اليوم

الشعب مقهور وكيفكر في البابور.

الشعب مهموم، وسكتونا بالفاليوم "

وهم من خلال هاته الأغنية ينددون بوضعية التعليم، الذي لم يعد كآلية للترقي. وضعية كان من نتائجها حصول الإحباط عند الشباب، الذي مل من عدم التغيير في هاته الوضعية المعيشية. وتخبر المجموعة، من خلال كلمات هاته الأغنية، أن السبيل الوحيد أمام انسداد الأفق هو التفكير في الهجرة عبر القوارب، بعدما مل الشباب من سياسات التسويف التي لا تجدي نفعا في تغيير هاته الوضعية.

وهو ما يطرح عدة إشكاليات، لعل أبرزها هجرة الأدمغة والمواهب، مما يزيد من فارق الهوة بين هذه الدول. لهذا تسعى هاته الدول جاهدة إلى تعزيز الانتماء للوطن. فالأفراد لم يعودوا في حاجة إلى الشعور بالانتماء كيفما كان، ولكن يسعون إلى الشعور بانتماء يحظون فيه بالتميز والتقدير. وتلعب الرياضة عامة وكرة القدم خاصة

دور مميز في تعزيز الشعور بالانتماء للوطن. فما الذي يجعل من هذه الرياضة حاملا مهما للهوية الوطنية؟ ومتى تختلف عنها؟

.3 الهوية الرياضية قارة أم عابرة

بتحليلنا للفضاء الرياضي، فإن سيرورة الإنشاء والتحول، الذي تخضع له الهوية الرياضية، يختلف من مستوى إلى آخر. فإذا كانت بعض مستويات الهوية الرياضية قارة، فعلى العكس من ذلك تعرف مستويات أخرى تحولا مستمرا. ويمكننا على الأقل تناول الهوية من خلال ثلاثة مستويات: مستوى أكبر على صعيد الدول، ومستوى متوسط على صعيد الفرق، ومستوى أصغر ويهم الأفراد واللاعبين.

1.3 الدول والهوية الرياضية

على المستوى الوطني يتضح أن الهوية الرياضية بالنسبة للدول، من خلال تمثيل منتخباتها الوطنية، تتخذ طابعا قارا. أولى تجليات هاته الاستمرارية تتمثل في التمثيل على الصعيد القاري والدولي. فلا يمكن لغير الهيئات الوطنية، المنتخبة ديموقراطيا، أن تمثل البلد على هذين الصعيدين. فهاته الأخيرة، من خلال البطولة الوطنية والكأس، هي التي تحدد من يمثل البلد في المنافسات القارية والدولية. وكل لاعب يشارك باسم بلد ولو لدقائق معدودة، لا يمكنه المشاركة باسم بلد آخر على مدى الحياة. وبالتالي، فعلى هذا المستوى تعتبر الهوية الرياضية قارة، ولا يمكن أن يطالها أي تحول. إذا كان كل لاعب لا يمكنه أن يلعب إلا تحت ألوان بلده، فإن حامل الجنسية المزدوجة يطرح أمامه إشكالية اختيار البلد الذي يجب تمثيله. وبالتالي، تصبح الهوية الرياضية رهانا بين البلد الأصلي للاعب والبلد الذي يحمل جنسيته الثانية. لكنه اختيار نهائي ولا يمكن العودة فيه، مما يجعل منه اختيارا محدودا .

وفي هذا الإطار، فقد أثارت قضية اللاعب المغربي منير الحدادي، لاعب برشلونة الإسباني، الذي لعب للمنتخب الإسباني لدقائق معدودة، بعدما تمت المناداة عليه من طرف مدرب المنتخب الإسباني، للعب تحت ألوان هذا الأخير، الكثير من الجدل. فرغم رغبة اللاعب في التراجع عن ذلك، ولجوء المغرب للفيفا من أجل تغيير هوية اللاعب الرياضية، إلا أن هاته المنظمة رفضت رفضا باتا تغيير الهوية الرياضية الوطنية للاعب. وهو الرفض الذي أقرته المحكمة الرياضية الدولية المعروفة اختصارا ب"الطاس". هذا الأمر، دفع بالجامعة الملكية المغربية لكرة القدم إلى البحث عن كافة المواهب المغربية، المنتشرة عبر القارة الأوروبية، من أجل استدعائهم لتمثيل المغرب. وذلك لقطع الطريق عن بعض الدول، التي تسعى إلى ضم هؤلاء اللاعبين لمنتخباتها. وبالتالي اشتد التنافس بين البلدان على كسب رهان الهوية الرياضية للاعبين؛ ليس من أجل تمثيلها فحسب، ولكن من أجل قطع الطريق على المنتخبات الأخرى المنافسة على الفوز باختيارات هؤلاء اللاعبين الذين يحظون بجنسية مزدوجة.

وأمام هذا الوضع، أصبحت الدول تسارع في جذب وإغراء اللاعبين من أجل الظفر بخدماتهم، وبالتالي تحفيظ هويتهم الرياضية للأبد. كما تمكن بعض اللاعبون من الحصول على جنسيات دول غير دولهم الأصلية، من أجل الرفع من احتمالية تمثيلهم لإحدى البلدان الأوروبية أو الأصلية. وذلك من خلال الدفع بهاته الأخيرة إلى المناداة

عليهم، في إطار التنافس مع الدول المستضيفة. فكثير من اللاعبين الذين ينحدرون من أمريكا اللاتينية وإفريقيا، بما فيهم المغاربة، أصبحوا يمثلون دولا غير دولهم الأصلية، إلى درجة أن الجماهير الرياضية المغربية، التي تابعت نهائيات كاس العالم عبر الشاشة الصغيرة، باتت على اقتناع أن المنتخب الفرنسي، الذي فاز بكأس العالم التي أقيمت في روسيا سنة 2018، لا يمثل فرنسا فحسب، وإنما يعتبر ممثلا لإفريقيا ككل .

كما أن فرنسا، ومنذ فوز فريقها الوطني بكأس العالم لسنة 1998، وهو المشكل من لاعبين ذوو أصول غير فرنسية، وخاصة الإفريقية والعربية منها، بالإضافة إلى الفرنسيين، باتت تعتبر أنه يشكل إحدى أوجه اندماج المجتمع الفرنسي برمته. وبهذا شكلت الهوية الرياضية قاسم مشترك، يتعدى باقي الأوجه الأخرى مثل العرق والثقافة والدين. وعليه يمكن استنتاج أن الهوية لم تعد معطى ثابت يفرض على الفرد فرضا، كما تريد الإيديولوجيات(Rachik, 2016, P 53)، وإنما شيئا ديناميا، يتغير حسب الظروف الراهنة للفرد، وما تُطرح أمامه من اختيارات. اختيارات تضع الفرد كفاعل يمكنه أن يتصرف بحرية. لكن هاته الحرية تظل محدودة، على اعتبار أن الفرد لا يمكنه العودة في اختياره الأولي، كما أن اختيار البلد الأصلي أو المضيف لا يشكل دائما اختيار اللاعب فقط، وإنما تلعب الأسرة، والضغوط التي يمكن أن تمارس على اللاعب من طرف الجامعة الوطنية للبلد المضيف دورا في توجيه هذا الاختيار. فاللاعب المغربي الحدادي، الذي اختار تمثيل المنتخب الإسباني، صرح: أن اختياره كان نتيجة للضغوط التي مورست عليه، وهددت بنسف مساره الرياضي برمته. اختيار ما لبت أن أراد التراجع عنه، بعدما تجاهل المدرب الإسباني المناداة عليه للمشاركة في نهائيات كأس العالم التي أقيمت في روسيا سنة2018. وعليه، باتت الهوية الرياضية تشكل حقلا للتنافس والصراع أحيانا بين الدول، من أجل تحديد الهوية الرياضية للاعب .

2.3 الفريق كحامل للهوية الرياضة المحلية

ترتبط الهوية الرياضية ارتباطا وثيقا بالتراب. فلا يمكننا الحديث عن فريق، دون ربطه بمحيطه المادي والاجتماعي. فأغلب الفرق يتم التعريف بها من خلال ربطها بهذا المحيط. ويتجلى هذا الانتماء من خلال تسمية الفرق نفسها، فكل الفرق تحمل أسماء مدنها، إلا نادرا، ولاعتبارات سياسية بالخصوص. كما يفتح الانخراط في وجه كل المحبين، إلى درجة أنه تعدى عدد المنخرطين في بعض النوادي الأوروبية عدد المقاعد الموجودة في الملعب. انخراط يهدف من خلالها القائمون على تدبير النوادي الرياضية لكرة القدم، ترسيخ الهوية الرياضية وتجدرها بين سكان المدينة، على اختلاف طبقاتهم الاجتماعية وانتماءاتهم الاثنية والمهنية. هوية ترتكز على التراب وتمزج فيها كل روافد الهوية الأخرى. فالمدينة تعتبر جزئا لا يتجزأ من هوية الفريق برمته .

ومن أجل ذلك، تقدم كافة التنظيمات السياسية الدعم المادي للفرق الواقعة في مجالها الترابي. ويختلف هذا الدعم باختلاف البطولة التي ينافس فيها الفريق. ففرق الدرجة الأولى تحظى باهتمام المؤسسات الاقتصادية والسياسية للترويج لها. فإذا كانت المؤسسات الاقتصادية تسعى للترويج

لسلعها عبر الرياضة عامة وكرة القدم خاصة، فإن المؤسسات السياسية، تعتبر أن الرياضة وسيلة مهمة للترويج للهوية المحلية، ولإعداد التراب. لهذا تحظى هاته الفرق بالدعم المالي لهاته المؤسسات مقابل حمل أسماء هاته المؤسسات الاقتصادية. ويزداد هذا الدعم بازدياد القاعدة الجماهيرية للفريق، وبازدياد الواجهات التي يلعب عليها. وتتمثل هاته الواجهات في مستويات التمثيل بين الوطني، والقاري والدولي، بالإضافة إلى بعض المواجهات ذات الطبيعة القومية؛ مثل البطولة العربية .

فكرة القدم خصوصا، كمكون ثقافي، باتت تشكل منتوجا هوياتيا، يتم الترويج له على المستوى الوطني والقاري والدولي. فالتنافس على الألقاب العالمية جعل مختلف الفرق العالمية تخوض سباقا محموما من أجل جلب أحسن اللاعبين، وأمهرهم مداعبة «للساحرة"، باستدعائنا للغة الصحافة الرياضية. وقد وصل الأمر بذلك، إلى تجاوز صفقات انتقال اللاعبين كل التوقعات، لتشكل تحديا أمام الهيئات القارية والعالمية، لمراقبة الأندية ومدى اعتمادها لأسلوب "اللعب - النظيف " خلال عقد الصفقات.. لكن رغم اعتماد هذا القانون إلا ان تطبيقه يبقى بعيد المنال عن الأندية القوية، نتيجة " تشكل لوبي معقد وغامض بين الفرق، الإعلام والمستشهرين ,Boniface)" .(2010, P185سباقا كان من نتائجه إعادة النظر في طريقة تدبير الأندية، وأيهما أولى: التدبير المالي، وما يستوجب من التحكم في مالية الفريق أولا، أو التدبير الرياضي وما يستلزم من مجازفة وتسابق على جلب اللاعبين، مهما كلف الأمر. فسوق انتقال اللاعبين في البورصة الرياضية أصبحت تستدعي مجازفة أكثر. لقد أثار انتقال لاعب برشلونة الاسباني " نيمار" إلى صفوف فريق "باري سانجرمان" الفرنسي، العديد من التساؤلات حول جنون عالم كرة القدم. فالعقد الجزائي، المتمثل في 220 مليون أورو، لم يمنع الفريق البايرسي من التعاقد مع اللاعب، بعد تأدية هذا الأخير لفريق برشلونة. وعلى عكس الهوية الرياضية الوطنية القارة لا يتوفر اللاعبون على هوية رياضية خاصة بفريق معين. وتقتصر الهوية الرياضية على المستوى القاري، في عدم إمكانية خوض المباريات على هذا المستوى مع فريقين مختلفين خلال نفس الموسم الرياضي .

فبعدما عرفت الحدود الترابية تحولا مهما تحت تأثير العولمة، إلى الحد الذي أصبح معه المجتمع متشابها ومنمطا، من خلال سعيه إلى اتباع نموذج واحد، بدأت المجتمعات المحلية (المدن والجهات) تبحث عن الوسائل الناجعة للتميز والاختلاف عن الآخرين. فالهدف بالنسبة للتراب، هو الاعتراف به، والاعتراف لا يكون ممكنا إلا عن طريق هوية خاصة. وبالتالي شكلت الرياضة عامة، وكرة القدم خاصة وسيلة ناجعة لحمل هاته الهوية، وتمثيلها على الصعيدين الوطني والقاري. فبعض اللقاءات الكروية سواء على المستوى الوطني عرفت صراعا هوياتيا بين الجماهير الرياضية داخل البلد الواحد. فلقاء كرة القدم، لم يعد يشكل لقاء بين فريقين، وإنما يشكل بمثابة مواجهة بين هويتين. فالمواجهة بين فريقي الكوكب المراكشي وأولمبيك آسفي، على سبيل المثال، تعتبرها الجماهير بمثابة مواجهة بين جهتي "عبدة" و"الحوز" على حد تعبير الجماهير الرياضية، وكذلك المواجهة

بين مكناس وفاس، طنجة وتطوان، بركان ووجدة، الرباط والدار البيضاء. فإذا كانت الهوية الرياضية للفريق مرتبطة بالمدينة، إلا أن الهوية الرياضية للاعبين، على هذا المستوى، وعلى عكس هويتهم الرياضية الوطنية، تعتبر اختيارية. وهذا الاختيار يخضع لشروط عقود الشغل، إلا انه محدود زمانيا. وكل لاعب، خلال سريان عقده مع فريق، لا يمكنه المشاركة مع فريق آخر. إلا انه يلاحظ في السنين الأخيرة، حصول دينامية مستمرة ومتزايدة، فيما يخص تنقل اللاعبين بين الفرق الوطنية والدولية. فبعض اللاعبين المغاربة لعبوا لأكثر من 6 فرق وطنية في مدة وجيزة. كما درب مجموعة من المدربين المغاربة جل الفرق الوطنية. وزاد من حدة الانتقالات بين الفرق عدم إلزامية الفريق التقيد بعدد محدد من اللاعبين الذين تم تكوينهم في مدرسة الفريق، بعدما كان لا يسمح لأكثر من ثلاثة لاعبين أجنبيين عن مدرسة الفريق. ولا يقتصر انفتاح الفرق على اللاعبين المغاربة من خارج مدنهم، ولكن تعدى الأمر ذلك إلى إمكانية ضم كل فريق لأربعة لاعبين أجانب. وبالتالي، فإن كل لاعب أصبح بإمكانه حمل هوية الفريق الذي يستجيب لحاجياته ومتطلباته، بمجرد انقضاء مدة العقد .

كما أن الفرق، وعلى غرار الدول، قد فتحت الأبواب للاعبين الأجانب لحمل هوية الفريق لفترة معينة في إطار عقد عمل، في إطار الدينامية التي بَتَتها العولمة في الفضاء الرياضي. دينامية، أصبحت معها مهارة اللاعب وإمكانياته البدنية والتقنية، وقدرته على الرفع من مكانة الفرق في سبورة الترتيب، هي المحدد الرئيسي في هاته الدينامية عوض عامل الانتماء للمدينة أو لمدرسة الفريق الذي بدأ يتضاءل رويدا رويدا، فاتحا المجال أمام الأجانب للانضمام للفريق. ونتيجة ذلك، فقد عرفت بورصة اللاعبين على المستوى الدولي تنافسا بين مختلف الفرق الدولية للرفع من مستوى البطولات الوطنية. فالبطولات الوطنية التي تضم عدة فرق قوية، وتضم بينها أجود وأمهر اللاعبين، باتت تعتبر الأكثر مشاهدة على مستوى العالم ككل. وقد دفع تسويقها إلى القنوات التلفزية، وما يدره من عائدات على هاته الفرق، إلى اشتداد الصراع بين مختلف البطولات والفرق العالمية لضم هؤلاء اللاعبين. وبالتالي، أصبح اللاعبون، وإن كانوا يشكلون أكبر مستفيد من هذا الصراع، بمثابة قطع غيار يتم ترميم نقط ضعف الفريق بها. ولا يتوانى الفريق في التخلي عن أي لاعب تدنى مستواه، أو أمكن تغييره بمن هو أفضل منه. فإذا كان بعض اللاعبين، وهم من القلائل، لم يغيروا ألوان فريق واحد طوال مشوارهم الكروي، إلا أنهم باتوا يشكلون استثناء. لذا يحظى أمثال هؤلاء باحترام الجماهير الرياضية، التي ترى فيهم إحدى رموز الهوية المحلية، والذين باتوا يشكلون جزءا من تاريخ الفريق .

أمام الإغراءات التي يتعرض لها اللاعبون، بات الالتزام مع فريق واحد، والحفاظ على هوية رياضية قارة بالنسبة للاعبين شيئا يكاد يكون مستحيلا. إذ لا يتردد بعض اللاعبين في اللعب لفريق ولخصمه اللدود فيما بعد. وقد زاد من تنقل اللاعبين بين الفرق، عدم تجاوز عقود اللاعبين مع فرقهم لأربع سنوات. لهذا، لا يتردد الجمهور إلى إشهار الورقة الحمراء في وجه أي لاعب لا يستطيع تمثيل الفريق على أحسن وجه.

فاللاعبون باتوا متغيرون، وظل البحث على النتائج الجيدة والسيطرة على كافة البطولات هي المحدد السائد والوحيد. وعليه، فقد شكل وجه الحصول على التميز والتقدير بين الآخرين، الوجه المفضل للهوية الرياضية، وإن أدى إلى تغيير اللاعبين من جهة، وإلى الانفتاح على الآخر من جهة أخرى. لم يتوانى التراس" بلاك أرمي" ، المساند لفريق الجيش الملكي، بسبب الإقصاء المبكر للفريق من كأس العرش والحصول على نتائج سلبية خلال الثلاثة دورات الأولى من دوري سنة 2019/2018 من التوافد على مركز تدريب الفريق في المعمورة ، كردة فعل على هاته النتائج ، ومعاتبة اللاعبين. كما وجهت رسالة للاعبين مفادها " التفاني من أجل النادي وجمهوره أو الرحيل. وتوعدت المتخادلين بالمحاربة لتخليص النادي ممن يحول بينه وبين العودة إلى سكة الألقاب" وأمام هذا الوضع لا يآخذ اللاعبون على تغيير ألوان فريق معين، باستثناء اللعب للفريق الخصم تاريخيا. في هاته الحالة، تعتبر الجماهير تغيير ألوان الفريق واللعب للخصم بمثابة خيانة، يتعرض اللاعب بسبب اختياره هذا إلى الشتم، كلما تواجه الفريقان.

وبهذا التمازج، الذي طبع الفضاء الرياضي؛ لاعبين ومدربين، والذي تعدى كل الحدود الجغرافية والقومية والدينية والحضارية، فقد تخطت الهوية الرياضية ماهية الهوية، وما تفرضه الإيديولوجيات من تقسيمات وتصنيفات. تصنيفات تترتب عنها حقوق وامتيازات) (Rachik, 2016, p15، لا تتقاطع بالأساس مع الجهد المبذول، وما يتوجب أن يترتب عنه من حقوق ومكتسبات. على العكس من ذلك، فقد أصبح الجهد والعمل المستمر والمساهمة في بروز وتقدير مجموعة ما، هو الأساس المشروع لحمل هوية رياضية معينة، ولو لم يكن صاحبه حاملا للهوية الموروثة. وبالتالي، فإن الهوية الرياضية الاختيارية، المرتكزة على أسس عقلانية، باتت تتقدم على الهوية الرياضية الموروثة، المرتكزة على أسس عاطفية. فالفريق أصبح هو الحامل الوحيد والثابت للهوية الرياضية، بينما اللاعبون متغيرون، فكيف هو الحال بالنسبة للجماهير؟

3.3 الأفراد واختيار الهوية الرياضية

من خلال المقابلات التي تمت مع الجماهير الرياضية على اختلاف أصولها الاجتماعية، مميزاتها الثقافية، وأماكن مشاهدتها للمقابلات الرياضية؛ سواء داخل الملاعب الرياضية، أو من خلال مشاهدة فرقها المفضلة عبر شاشة التلفاز، يعود بناء الهوية الرياضية إلى مرحلة الصغر على العموم. ويلعب الأهل والأقران عموما دور محوري في بناء هاته الهوية. ويشترك جميع من شملهم البحث، في كون بناء الهوية الرياضية، وباستثناء الهوية الرياضية الوطنية التي يشترك فيها الجميع، تتعلق بفترة انتصارات الفريق المفضل الوطني أو الدولي، ومدى توفره على لاعبين ممتازين. فكلما عرف الفريق سيرورة متتالية من الانتصارات وحصد للألقاب الوطنية، القارية، والدولية، إلا وعرف مناصروه تمددا يتعدى الحدود الجغرافية للمدينة التي ينتمي إليها الفريق. فعدة فرق وطنية وخاصة تلك التي فازت بألقاب وطنية وقارية، وقامت بتمثيل الهوية الوطنية على المستوى العالمي، تعرف أنصارا ومنتسبين إلى هويتها الرياضية، من خارج المدينة

التي ينتمي إليها الفريق. في حين لا يتوانى العديد من المشجعين من إبداء انتمائهم لفرق أجنبية. ويستند هؤلاء في تعليل ذلك بكون كرة القدم متقدمة في الدول الأوروبية، وتقدم على مدار الأسبوع "أطباق كروية" ذات جودة عالية. عكس الكرة الوطنية التي ظلت متخلفة، ولا تعكس تطلعات الأفراد إلى تمثيلهم أحسن تمثيل، بالمقارنة مع باقي الفرق الأجنبية .

وأمام وضع عالمي متداخل وانفتاح المجتمع المغربي على العالم، وأمام انسداد أفق التغيير على رأس الفرق الوطنية، التي تعتبر تنظيمات مغلقة، فإن هذا الوضع نجم عنه تشظي في الانتماء بين المحلي والوطني والدولي. فبعض الفئات آثرت الانفتاح على هذا الآخر، وجعلت منها فرصة مواتية للاستجابة لمتطلباتها، وسعت في اتجاه اعتماد واستدماج قيم ومعايير هذا الآخر، وتأسيس تنظيمات تساند هذا الآخر. في حين لجأت فئات أخرى إلى الانخراط في كيانات محلية، تطالب باعتماد نفس آليات هذا الأجنبي للرقي بالمنتوج الرياضي المحلي، من خلال فرق كرة القدم لمنافسة هذا الآخر. تتفق كل الجماهير المغربية؛ سواء التي لازالت تحج للملاعب الرياضية أو تلك التي هجرتها نحو فضاءات أخرى، على أن التنظيمات الرياضية الوطنية فاقدة للمشروعية الاجتماعية، ومتسمة بانعدام الحكامة الجيدة. وأمام انسداد أفق تغييرها باتت الجماهير المغربية منقسمة إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول، ويتجلى في تنظيمات الألتراس، التي نشأت حول معظم الفرق الوطنية، والتي اتخذت من أسلوب الاحتجاج، وممارسة الضغط على المكاتب المسيرة للفرق، أسلوبا من أجل إحداث التغيير ولو بالقوة. وقد أصبحت فاعلة في الحقل الرياضي نتيجة القوة التي تتمتع بها من خلال عدد أفرادها، ونظرا للمشروعية التي تحظى بها وسط الشباب. ومن أجل ذلك، وتعلقا بهويتهم الرياضية، يلح هذا التنظيم على حضور أفراده لكل المقابلات الرياضية لفريقهم المفضل؛ سواء داخل المدينة أو خارجها. ويقوم أفراد المجموعات بتتبع الفريق إلى أبعد نقطة جغرافية، ولو كان ذلك خارج الوطن. فالتواجد بجانب الفريق تعتبره المجموعات داخل المدينة فرض عين على كل فرد، وخارجها فرض كفاية على القادرين ماديا على تتبع الفريق في كل مشاركاته الوطنية والقارية والدولية. وتدير هاته التنظيمات الموازية صراعا مع التنظيمات الرياضية من أجل اعتماد الإجراءات التي تعزز الهوية الرياضية، من خلال تحقيق مراكز متقدمة أو الفوز بالدوريات الوطنية والقارية. كما أصبحت تشكل رقما صعبا في إدارة الصراع على رئاسة النوادي من خلال التأثير الغير المباشر، واستعمال كافة الطرق للضغط على إدارة النادي. ولا تتوانى الجماهير في إشهار ورقة الهوية في وجه اللاعبين والمدربين والرؤساء، وخاصة عند حصد نتائج سلبية. إذ تعتبر أن عدم الإحساس بالانتماء هو السبب وراء تقاعس كل من تراه سببا في تراجع مرتبة الفريق .

أما القسم الثاني، فقد آثر تشجيع فرق أجنبية من خلال تتبع مقابلات فرق دولية على شاشات التلفزة، والانتقال، كلما سمحت الفرصة بذلك، إلى الملاعب الأوروبية، لتشجيع هاته الفرق الأجنبية. وذهبت العديد من هاته الجماهير، وبتشجيع من الفرق الأجنبية نفسها، إلى تكوين كيانات تشجع هاته الفرق والانتظام في إطار جمعيات رياضية،

تحوز الاعتراف القانوني من طرف السلطات المغربية، والاعتراف الإداري من جهة الفريق الذي يتم تشجيعه. وبهذا عرفت الهوية الرياضية اختراقا للحدود الجغرافية. فهاته الجماهير التي تشجع الفرق الأجنبية تعتبر أن المنتوج المحلي لا يرقى إلى تطلعاتها. كما ترى أن القائمين على الشأن الرياضي منغلقون على أنفسهم، وأنه لا طائل في البحث سدى عن تغيير الوضعية الراهنة. كما ترى في الفضاءات الرياضية، كونها أصبحت مرتعا لمجموعة من الممارسات التي لا تناسب توجهاتها واختياراتها .

أما القسم الثالث، فيتجلى في بعض الجماهير التي تحمل هوية رياضية مزدوجة، وتتابع الفريقين معا وتتأرجح بين تتبع المقابلات الوطنية والدولية. فكلما كانت المقابلات الوطنية ذات جودة عالية؛ من خلال نوعية الفرق وأهمية المباريات، بسبب الرهان المطروح عليها، إلا وآثرت الانتقال إلى الملعب، رغم الصعوبات التي تعترضها في تحقيق ذلك. وبهذا فهي تختار تتبع المقابلات الوطنية والدولية، كل حسب أهميته. وتعتبر هاته الفئات الأكثر ميلا للعودة للملاعب الرياضية في حالة تحسن مردودية الفرق الوطنية. وبهذا، فإن مشاهدة مباريات الفرق الأجنبية لا تقتصر على من يمتنعون عن الذهاب للملاعب الرياضية، ولكن بينت نتائج البحث الميداني، أن 88 في المائة من المتفرجين والمشجعين يحبون متابعة فريقا من خارج الوطن. وعلى غير المتوقع، تصل هاته النسبة إلى 100 في المائة، بالنسبة للمنتسبين لبرلمانات الفرق الوطنية، والتي من المفترض أن تنافس على تشجيع واستقطاب محبين للفريق المحلي. بينما تنحدر هاته النسبة إلى 75 في المائة بالنسبة لمنتسبي جماعات الألتراس. وهو ما يفسر أهمية وجه ومستوى الهوية المتمثل في التماهي مع المتفوق، وقدرته على تلبية هاته الحاجة النفسية، ولو كان لا يتطابق مع الأصل الجغرافي والديني والاثني .

من خلال كافة أصناف المتفرجين وعلى اختلاف أماكن متابعتهم للمقابلات الرياضية، يتضح أن الجمهور المغربي يتجه إلى حمل هوية رياضية إيجابية واختيارية، تحقق له التميز والاعتزاز بالانتماء، ولو لم تتقاطع مع الحوامل الكلاسيكية، وأخرى محلية باعتبار انتمائه الموروث. وبهذا، يفضل الجمهور حمل هويتين رياضيتين، مع اختلاف مستوى التمثيل. لكن يتضح أن الهوية الموروثة تسود على الهوية الاختيارية، كلما حققت الأولى شروط اختيار الثانية، إلا في حالة اللأتراس التي تبدي استعداد للدفاع عن الهوية المحلية في جميع الحالات .

ونتيجة ذلك، فإن التفاضل بين مشاهدة لقاء الفريق المحلي أو الفريق الدولي، في حالة ما تزامنت اللقاءات، كتعبير عن انتماء رياضي إلى إحدى الفرق المعينة، يتباين من فئة إلى أخرى. فمشجعو الألتراس، يعتبرون الأكثر التزاما مع الفريق المحلي والحضور للملعب، بنسبة 83.3 في المائة. في حين، لا تتجاوز النسبة العامة للحضور للملعب في هاته الحالة (متفرجون ومشجعون)، وفي جميع الظروف، سوى 31.33 في المائة. ويزداد هذا الحضور، لمساندة الفريق المحلي، في حالة ما إذا كان اللقاء مهما، لتصل نسبة الحضور إلى 61 في المائة. إلا أنه يلاحظ، أن نسبة 17.80 في المائة من الجماهير، التي تحج إلى الملاعب، تفضل

متابعة فريقها الدولي في جميع الحالات. وقد أكدت نتائج الملاحظات التي همت الملاعب الرياضية، نتائج البحث الكمي. فحتى رئيس الفريق، لا يعتبر حضوره إلى كافة المقابلات الوطنية إلزاميا، من الناحية الأخلاقية على الأقل، كما هو معمول به في الدول الأوروبية، وعلى ما يبدو من خلال النقل التلفزي لتلك المباريات. كما تم الوقوف على الغياب المتكرر لمنخرطي برلمان الفريق، وأعضاء جمعيات المشجعين خلال مجموعة من اللقاءات المحلية عامة والخارجية خاصة. ويزداد غياب هؤلاء عند تزامن اللقاء مع بعض اللقاءات الأوروبية الهامة .

ولا تتأثر هاته الهوية بهزيمة عابرة للفريق المحلي أو الوطني أو الدولي. فالفرد كما أنه لا يمكن أن يغير بصفة نهائية بعض أوجه الهوية، فإنه يصعب عليه تغيير هاته الهوية الرياضية، مهما طالها من تأثير سلبي بسبب خسارة الفرق التي ينتمي إليه الفرد. فإذا كان الفرد لا يمكنه تغيير الهوية الرياضية، إلا انه يلاحظ حصول توتر لذا الأفراد بسبب هاته الخسارة التي يمنى بها الفريق. ويزداد هذا التوتر بأمرين اثنين: الأول عند خسارة الفريق أمام الخصم اللدود، وهي ميزة يختص بها الفريقان القويان، واللذان يتنافسان على البطولات أكثر من غيرهم. حيث ينحصر الصراع بينهما على حصد الألقاب. والخسارة الثانية عند مواجهة فريق من أسفل الترتيب. ويصل التوتر مداه على المستوى الوطني، عندما تكون الخسارة أمام، فريق ينتمي إلى نفس الجهة. فجماهير النادي القنيطري لا يمكن أن تقبل هزيمة أمام فريق الجيش الملكي، كيفما كانت المسوغات. كما لا يمكن لجماهير فريق الكوكب المراكشي تقبل هزيمة أمام أولمبيك آسفي أو حسنية أكادير. فكل فريق، ومن ورائه الجماهير الرياضية يريد أن يثبت أحقيته بريادة المنطقة التي ينتمي إليها. وبسبب هذا الثبات في الهوية الرياضية، لا تتردد الجماهير الرياضية، في إشهار ورقة الهوية في وجه اللاعبين والمدربين الأجانب عن مدينة الفريق، كلما رأوا في أولئك عدم أهليتهم لحمل ألوان الفريق، أو عدم اجتهادهم في الدفاع عن مكانة الفريق بين باقي الفرق. ولا تشهر ورقة الهوية الرياضية في وجه اللاعبين أو المدربين، رغم تكون أغلب الفرق الوطنية اليوم من شباب من خارج مدن الفرق التي يمثلونها، إلا في حالة تدهور وضعية الفريق في سبورة الترتيب بين الفرق بسبب الهزائم المتوالية. فرغم أن فريقي الكوكب المراكشي والنادي القنيطري ضما بين لاعبيهم أكثر من 11 لاعب من خارج المدينتين، وطيلة موسم 2015/2014، لم تشهر ورقة الهوية في وجه اللاعبين، الذين اعتبروا أجانب عن النادي وعن المدينة، إلا بعدما تدهورت وضعية الفريقين في سبورة الترتيب. يقول العديد من أفراد الجمهور :

" اللاعبون ليسوا أبناء المدينة، وعليه لا إحساس لديهم بالفريق. في جميع الأحوال لا يخسرون شيئا، في حال هبوط الفريق سيغيرون الوجهة، والجمهور هو من يتحسر على الفريق ."

ولا يتأتى هذا التمثل للاعب الأجنبي عن المدينة من فراغ، بل تزكيه تصرفات الاعبين أنفسهم خلال الفترات الحزينة من حياة النادي، كما يلح على ذلك أعضاء الألتراس. فخلال نهاية المقابلة بين فريق الكوكب المراكشي والمغرب الفاسي برسم الدورة الأخيرة من الموسم الرياضي

2011/2010 والذي أدى إلى سقوط فريق الكوكب للقسم الثاني، شاهدت الجماهير، التي حجت بكثافة لمساندة فريقها والحيلولة دون سقوطه، "كيف بكى بحرقة اللاعبون أبناء المدينة، فيما بدا اللاعبون الأجانب، وكأنما أمر السقوط لا يعنيهم في شيء ."

وبالتالي، فإن الهوية التي تنادي بها الجماهير، لا تلبث أن تشكل استراتيجية للدفاع بها عن مصالح الفريق، الذي يشكل نواة هاته الهوية الرياضية. وهو ما يستنتج منه أن الهوية باتت لا تشكل شيئا ثابتا، بقدر ما باتت تشكل استراتيجية تنهجها الدول والجماعات والأفراد، كلما أحسوا بتدهور قيمتهم أو تهديد مصالحهم. وبالتالي، فالهوية تشكل إحدى عوامل الإدماج أو الإقصاء، تبعا لمصلحة المجموعة ومدى قدرة الأشخاص المعنيين في الحفاظ على هاته المصلحة .

خاتمة :

تحت تأثير العولمة وما أباحته من تفاعل وتعارف وتمازج بين الأفراد على اختلاف ثقافاتهم ووضعياتهم الاجتماعية، لم تعد الهوية توصيفا ثابتا، بقدر ما أصبحت اختيارية لذا الأفراد والجماعات والدول. فكل الفاعلين أفراد وجماعات تحركهم مصالح وشروط اقتصادية واجتماعية ونفسية أفضل، أكثر مما يحركهم الحفاظ على خصائص ثابتة. وهو ما جعل من استعمالات الهوية بمثابة استراتيجية للإقصاء والادماج، مبنية على أسس عقلانية لا عاطفية. فالدول تعتمد استراتيجيات تأخذ بعين الاعتبار فائض القيمة التي يمكن أن يضفيها الأفراد المراد إدماجهم في المجموعة. وذلك على أساس مؤهلاتهم وقدراتهم، لا انتماءاتهم الأصلية. في حين يتم إقصاء الذين لا تتوفر فيهم تلك المواصفات. كما لا يتم استعمال ورقة الهوية، في وجه الآخر إلا في الحالة التي يعجز فيها عن إعطاء تلك القيمة المضافة .

ومن جهة أخرى، وإن كانت الهوية عادت اختيارية، إلا أنه بسبب هذا الرهان فإن اختيارات الأفراد تبقى محدودا من جهة وعابرة من جهة أخرى. فكلما حققت الهوية الموروثة شروط الهوية الاختيارية، إلا وفضل الأفراد الهوية الموروثة على الاختيارية. وهو ما جعلها تعرف دينامية مستمرة، تتطور سيرورتها حسب مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية. فالهوية الايجابية، وما تحققه للفرد والجماعة من تقدير وتميز، تبقى محل طلب وبحث الأفراد، ولو لم تتقاطع مع منطق التاريخ والجغرافيا .

المراجع باللغات الأجنبية :

1. Armond, P. et Riordan, J. (1998). Sports et relations internationales, les Démocraties face aux régimes autoritaires. Paris : L'harmattan
2. Boniface, P. (2010). Football et Mondialisation.2 édition. Paris : Armand Colin.
3. Borqia, R. (dir). (2012). Territoires, localités et globalité faits et effets de la mondialisation. Volume 2. Paris : L' Harmattan.
4. Bourqia, R. (dir). (2012). La sociologie et ses frontières, faits et effets de la mondialisation. Paris : L'Harmattan.
5. Brohm, J. M. (2006). La Tyrannie sportive. Paris : Beauchesne
6. Christian, B. (1995). Le match de football Ethnologie d'une passion partisane à Marseille, Naples et turin. Paris : éditions de la maison des sciences de l'homme
7. Christian, B. (2002). Football, la bagatelle la plus sérieuse du monde. Paris : Bayard
8. Defrance, J. (2006). Sociologie du sport. 5éditions. Paris La découverte
9. Dupret, B., Rhani, Z., Boutaleb A. et Ferrié, J. N. (dir). (2015). Le Maroc au Présent d'une époque à l'autre, une société en mutation. Fondation du Roi abdulaziz- Casa et Centre Jacques Berque,
10. Jeu, B. (1972). Le Sport, La mort, La Violence. Paris : PUF

11. Lestrelin, L. (2010). L'Autre public des matchs de football, sociologie des supporters à distance de l'Olympique de Marseille. Paris : éditions de l'école des hautes études en sciences sociales.
12. Maslow, A. (2015). Devenir le meilleur de soi-même, besoins fondamentaux, motivation et personnalité. Traduction Laurence, N. Paris : Nouveau horizons, Septième édition
13. Peretz, H.(2000). Les méthodes en sociologie : L'observation. Paris : La Découverte et Syros
14.Rachik, H. (2016). Eloge des identités moles. Casablanca : La Croisée des Chemins
15.Raymond, T.A. , Antoine et Jean- louis levet. (2002). Sociologie du sport. 5ème édition. Paris : PUF
16.Simmel, G. (1991). Secret et sociétés secrètes. Strasbourg : Circé

المراجع باللغة العربية :

- تنسيق المختار الهراس، المناهج الكيفية في العلوم الاجتماعية، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2002
- محمد عابد الجابري، الهوية العولمة والمصالح القومية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى بيروت، 2011، ص26
- عبد الله حمودي، الحداثة والهوية، الطبعة الأولى، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء ،2015
- الظهير الشريف الصادر في 21 صفر 1378 موافق 6 شتنبر 1958، بمثابة قانون الجنسية المغربي. الصادر بالجريدة الرسمية عدد 1395 المؤرخ في 19شتنبر 1958.
- دستور1962 الظهير الشريف الصادر في سادس جمادى الثانية 1382 موافق رابع نونبر 1962
- دستور 1970 ظهير شريف رقم1.70.177 بتاريخ 27 جمادى الأولى 1390 (31 يوليوز 1970(
- دستور 1972 ظهير شريف رقم 1.72.061 بتاريخ 23 محرم 1392 الموافق 10 مارس 1972
- ظهير شريف رقم 1.92.155 صادر في 11 من ربيع الآخر 1413 الموافق 9 أكتوبر 1992
- دستور 1996 ظهير شريف رقم 1.96.157 صادر في 23 من جمادى الأولى 1417 (7 أكتوبر 1996(
- دستور 2011 ظهير شريف 1.11.91 صادر في 27 من شعبان 1432(29 يوليوز 2011) ، الجريدة الرسمية عدد 5964 مكرر بتاريخ 28 شعبان 1432 (30 يوليوز 2011) ص 3600